

## كونتي في الجزائر لدعم جبهة الحل السياسي في ليبيا

عاشتها البلاد، بسبب أحداث الحراك الشعبي، وقبلها الفراغ الرئاسي الناجم عن الأوضاع الصحية للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وتعد إيطاليا، إلى جانب إسبانيا، من الدول الأوروبية التي أعربت صراحة عن دعمها للسلطة الجديدة في الجزائر، رغم تحفظ عواصم أخرى في الاتحاد الأوروبي على ذلك، بسبب ما شاب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر، والرفض الشعبي المستمر لمسار حل الأزمة في البلاد الذي فرضه ما كان يعرف بـ"سلطة الأمر الواقع" والعسكر تحديدا.

وتضمنت أجندة رئيس الوزراء الإيطالي عدة محاور مشتركة بين البلدين تتصل بالملفات الثنائية واستعراض أهم المواعيد الثنائية القادمة، لاسيما الدورة المقبلة للاجتماع الثنائي رفيع المستوى المرتقب انعقادها خلال السداسي الأول من السنة الجارية بالجزائر العاصمة.

**زيارة جوزيبي كونتي هي أول زيارة رسمية للجزائر من قبل شخصية رفيعة المستوى، بعد عزلة دبلوماسية عاشتها البلاد، بسبب أحداث الحراك الشعبي**

وينتظر أن يشهد الرئيس الجديد الرحال الأحد القادم إلى ألمانيا تلبية لدعوة تلقاها من المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، للمشاركة في قمة برلين حول الأزمة الليبية، لتكون بذلك أول زيارة خارجية يقوم بها عبدالمجيد تبون، ينتظر أن تتوسع إلى ملفات أخرى عالقة بين البلدين، لاسيما قضية المهاجرين السوريين الجزائريين المتواجدين في ألمانيا، والذين تلح الحكومة المحلية على تسفيرهم إلى بلدهم، مقابل فتح آفاق تعاون بين الطرفين.

ولم تكن الجزائر مدعوة إلى المؤتمر رغم حدودها الطويلة مع ليبيا (نحو ألف كلم) نظرا لأزمته التي عاشتها عقب استقالة بوتفليقة في 2 أبريل الماضي، إثر مظاهرات حاشدة ضد ترشحه لولاية رئاسية خامسة. لكن بعد انتخاب الرئيس عبدالمجيد تبون، في ديسمبر الماضي، وتأكيد أن الجزائر "ستبقى فاعلة في الأزمة الليبية"، تمت دعوة بلاده إلى مؤتمر برلين بدعم تركي وروسي ومن المبعوث الأممي غسان سلامة والحكومة الليبية. وكان رئيس الحكومة الليبي فايز السراج قد عبر في لقاء ما يعرف بـ"القيادات السياسية والعسكرية في طرابلس"، عن "حرصه على ضرورة مشاركة الجزائر في مؤتمر برلين هذا الأحد، لأنها من الدول التي لها علاقة بالشأن الليبي".

وفي محاولة للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الليبي تستضيف برلين، الأحد المقبل، قمة دعا إليها كل من رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وخليفة حفتر و11 دولة أخرى، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا والصين وتركيا وإيطاليا والإمارات ومصر والجزائر والكونغو.



الدبلوماسية الجزائرية تسترجع أنفاسها

صابر بليدي

الجزائر - سرعت أطراف التكتل الداعم للمقاربة السياسية للأزمة الليبية، من وتيرة الاتصالات الدبلوماسية عشية الذهاب إلى قمة برلين، حيث شكل الوضع في ليبيا أهم محور في أجندة رئيس الوزراء الإيطالي الذي يزور الجزائر، من أجل دعم الجبهة الراضية للخيار العسكري كحل لتحرير طرابلس من الميليشيات الإسلامية. ووصل رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، الخميس، إلى الجزائر في زيارة قصيرة في إطار الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية.

وأكد بيان للخارجية الجزائرية أن زيارة رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي تندرج في إطار "ديناميكية جهود المجتمع الدولي لوضع حد للنزاع في ليبيا وتقديم حل دائم له، كما ستسمح لمسؤولي البلدين بمتابعة وتعميق المشاورات حول الأزمة الليبية وكذلك حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك".

وشدد على أن "الدبلوماسية الجزائرية تولى اهتماما خاصا للمسألة الليبية، إذ تبدل منذ أسابيع عديدة جهودا حثيثة لتوفير الظروف المواتية لإعادة إطلاق الحوار ما بين الليبيين، وكذلك مبادرة السلام للأسم المتحدة، وقد ساهمت هذه الجهود في وقف إطلاق النار".

ويعكس البيان الأهمية التي توليها الجزائر لحل الأزمة الليبية، لاسيما مع الأطراف التي تقاسمها نفس المقاربة وترفض الخيار العسكري في البلاد، إذ تعد إيطاليا طرفا مهما في المشهد الليبي، بدعمه لحكومة فايز السراج، في حين تروج الدبلوماسية الجزائرية لموقفها المحايد، ووقوفها على نفس المسافة بين أطراف الصراع. ولطالما أكدت الجزائر حرصها على البقاء "على مسافة واحدة" من المعسكرين المتعارضين في ليبيا ورفضها "كل تدخل أجنبي"، وتدعو "جميع المكونات والأحزاب الليبية" إلى "العودة سريعا إلى عملية الحوار الوطني الشامل".

وتحركت الدبلوماسية الجزائرية بشكل لافت في الأونة الأخيرة، بعد تنصيب عبدالمجيد تبون، رئيسا للجمهورية، وتركيزه في أول خطاب على ضرورة "عودة بلاده إلى الملف الليبي لاعتبارات عديدة"، بغية استرداد شهور من الغياب بسبب الأوضاع السياسية التي تعرفها الجزائر منذ نحو عام.

وكان وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم قد باشر في الأونة الأخيرة، جولة في عدد من الدول الخليجية على غرار المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على أمل إيجاد توافق بين الأطراف الفاعلة في الأزمة الليبية، وتجنب طرابلس والمنطقة الخيار العسكري لحسم المعطيات على الأرض.

وأجرى رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزيز جراد، الخميس، محادثات مع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي بمقر قصر الحكومة، والذي يقوم بزيارة عمل إلى الجزائر، كما سيحظى باستقبال من طرف الرئيس عبدالمجيد تبون.

وتتمثل زيارة جوزيبي كونتي أول زيارة رسمية للجزائر من قبل شخصية رفيعة المستوى، بعد عزلة دبلوماسية

## خياران أمام الأحزاب التونسية : حكومة الأمر الواقع أو انتخابات مبكرة

قيس سعيد يتعمد تحميل الأحزاب مسؤولية اختيارها لمرشح الحكومة



سعيد يمنح الأحزاب فرصتها الأخيرة

الثورية". ثم وضح "حاولت أن أقرب وجهات النظر ونأمل ذلك". وبخصوص مرشح حركة النهضة، أوضح بن سالم أنه يامل في أن "يحدده مجلس الشورى والآن يقع الالتجاء كالمرة السابقة إلى القيادة التنفيذية". وزاد بالقول "القيادة التنفيذية تتجاوز دائما على صلاحيات القيادة التشريعية (مجلس الشورى)".

وأقر بن سالم بصعوبة النجاح في المشاورات الحالية، وفي حال الدخول في انتخابات مبكرة ستكون في صالح الرئيس سعيد، حسب المحللين، حيث من المتوقع أن يحظى بدعم قوي في البرلمان مستفيدا من شعبيته المرتفعة.

ولفت الباحث الاجتماعي التونسي هشام الحاجي في تصريحات صحفية بداية المسار من خلال الرسالة الجافة التي توجه بها رئيس الجمهورية إلى الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة، قد تطرح بعض التخوفات حول إمكانية نجاح هذا المسار".

ووفق الحاجي، فإن "ما يمكن ملاحظته أنه بمنطق حسابات الريح والخسارة قصيرة المدى، فإن بعض الأطراف ربما لا تجد مصلحة في الاتفاق حول حكومة تبدو البلاد في حاجة إليها، بدءا من محيط الرئيس في حد ذاته".

ونذهب الحاجي إلى أنه "يبدو أن المحيط حول الرئيس منحه إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، خاصة بالحديث عن وجود مبادرات لتشكيل تيار أو حزب يجتنب مقولة: الشعب يريد". وتشير تقارير إعلامية إلى أن مقرئين من الرئيس التونسي قيس سعيد بصدد تشكيل تنسيقيات استعدادا لأي انتخابات تشريعية تم الدعوة إليها، وهو ما لم تؤكده وسائل الإعلام المحلية بعد.

انتخابات مبكرة تجعل مكاسبها الحالية على المحك، كما أنه من شأن هذه الخطوة أن تعرقل اتخاذ تدابير ضرورية لمعالجة أزمات التضخم والبطالة التي تلقي بثقلها على الأسر التونسية. وأشار الباحث رياض الشيبيني في تصريحات صحفية أن عملية تكليف رئيس الحكومة من طرف رئيس الدولة ستحج سببها.

وأقر بن سالم بصعوبة النجاح في المشاورات الحالية، وفي حال الدخول في انتخابات مبكرة ستكون في صالح الرئيس سعيد، حسب المحللين، حيث من المتوقع أن يحظى بدعم قوي في البرلمان مستفيدا من شعبيته المرتفعة.

ولفت الباحث الاجتماعي التونسي هشام الحاجي في تصريحات صحفية بداية المسار من خلال الرسالة الجافة التي توجه بها رئيس الجمهورية إلى الأحزاب المعنية بتشكيل الحكومة، قد تطرح بعض التخوفات حول إمكانية نجاح هذا المسار".

ووفق الحاجي، فإن "ما يمكن ملاحظته أنه بمنطق حسابات الريح والخسارة قصيرة المدى، فإن بعض الأطراف ربما لا تجد مصلحة في الاتفاق حول حكومة تبدو البلاد في حاجة إليها، بدءا من محيط الرئيس في حد ذاته".

ونذهب الحاجي إلى أنه "يبدو أن المحيط حول الرئيس منحه إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، خاصة بالحديث عن وجود مبادرات لتشكيل تيار أو حزب يجتنب مقولة: الشعب يريد". وتشير تقارير إعلامية إلى أن مقرئين من الرئيس التونسي قيس سعيد بصدد تشكيل تنسيقيات استعدادا لأي انتخابات تشريعية تم الدعوة إليها، وهو ما لم تؤكده وسائل الإعلام المحلية بعد.

وعلى الرغم من صعوبة المشاورات والخلافات الحادة بين الأحزاب التي أظهرتها تجربة حكومة الجملي، إلا أن أوساطا سياسية تتوقع أن تحرك الأحزاب لأجل اختيار شخصية توافقية وتقديم تنازلات لإنجاح المشاورات تجنباً لسيناريو حل البرلمان والدخول في انتخابات مبكرة.



استبعد رئيس الهيئة العليا للانتخابات في تونس، نبيل بوقو، إمكانية المرور إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في هذا الطرف الذي تمر به البلاد، مستدركا قوله "إن الفصل 89 من الدستور يقر بإمكانية إعادة الانتخابات وأن الهيئة مستعدة لكل الاحتمالات".

وحسب الدستور التونسي، إذا مرت أربعة أشهر على موعد النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، ولم يمنح أعضاء مجلس نواب الشعب الثقة للحكومة، يمكن لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعين يوما وأقصاه 90 يوما.

وأوضح بوقو، في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية التونسية أن "الانتخابات ليست هدفا بل وسيلة لضمان تعاقبية في الحكم تعكس إرادة الشعب". ووسط توقعات مفتوحة على فرضيات النجاح والإخفاق لمشاورات ما بات يعرف بـ"حكومة الرئيس"، يعتقد المراقبون أنه ليس من مصلحة الأحزاب الدخول في

مع إمساك الرئاسة التونسية، بزمام المبادرة لتشكيل الحكومة، باتت كبرى الأحزاب مخيرة بين القبول بحكومة الأمر الواقع التي سيفرضها الرئيس التونسي قيس سعيد وفق ما يكفله له حقه الدستوري، أو الدخول في انتخابات مبكرة، ما من شأنه أن يهدد مكاسبها الحالية في الحكم.

تونس - تتجه الأنظار في تونس إلى مرشحي الأحزاب لقيادة الحكومة القادمة، مع انقضاء المهلة التي منحها الرئيس قيس سعيد، الخميس، ووجه سعيد رسالة إلى الكتل البرلمانية، الثلاثاء الماضي، يدعوها فيه إلى تقديم مرشحها لتشكيل الحكومة الجديدة في أجل أقصاه 48 ساعة.

وأوضح بيان لرئاسة الجمهورية، الخميس، أنه وقع توجيه ثمان وثلاثين مرسلة إلى رؤساء الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية طبقا لما نص عليه الفصل التاسع والثمانون من الدستور.

وشرح بيان الرئاسة سبب اختيار الرئيس لمرشح على طريقة الكتابة بالقول إن "المشاورات التي نص عليها الفصل التاسع والثمانون المذكور من الدستور إجراء ضروري، ولكن الدستور لم يحدد في المقابل شكل هذا الإجراء فكما يمكن أن تكون المشاورات مباشرة يمكن أن تكون مكتوبة والكتابة في ظل الوضع الحالي الذي تعيشه تونس أفضل بكثير من المشاورات المباشرة التي قد تمتد ولكن دون جدوى".

ويرى المراقبون أن الرئيس التونسي أراد باعتماد أسلوب الكتابة في اختيار الشخصية الأقدر للحكومة، تجنب مصير حكومة رئيس الحكومة المكلف السابق الحبيب الجملي، التي فشلت في اقتلاع ورقة المرور في البرلمان رغم توسع أمد المشاورات.

ويلاحظ المراقبون أن الرئيس سعيد وضع الأحزاب عبر هذه المراسلة أمام مسؤولية اختيار الشخصية الأقدر، ما يقلص هامش التحرك على مستوى الجبهات البرلمانية والذي ظهرت بوادره مع إعلان سقوط الحبيب الجملي، ويعني بذلك أن كل حزب بات مضطرا للقرصنة، إلى إعلان مرشحه بشكل مستقل.

وفيما يذهب بعض المراقبين بالاعتقاد أن سعيد تعمد تحميل الأحزاب مسؤولية اختيارها عبر مراسلة رسمية، على خلفية فشلها في المشاورات السابقة، يرى آخرون أن الرئيس التونسي يدفع إلى حكومة الأمر الواقع، فهو المعنى حسب الدستور باختبار الشخصية التي ستقود الحكومة القادمة، وبذلك ليس أمام الأحزاب إلا القول بالشخصية التي سيختارها، وإلا سيفتح الباب أمام انتخابات تشريعية مبكرة، قد تهدد بقاها في البرلمان.

## تونس مستاءة من تغييبها عن مؤتمر برلين

المانيا كما لم ترد الخارجية التونسية عن أسباب مالبسات الغياب عن المؤتمر. وصرح السفير التونسي بالمانيا، الأربعاء، بأنه "لم تكن هناك توضحيات وتبريرات بشأن إقصاء تونس، وأن ما قدم للجانب التونسي غير مقنع".

وأضاف السفير أحمد شفرة لموقع دويتشه فيله الألماني في نسخته العربية "دور تونس وما تحظى به من ثقة لدى الليبيين، أمر معروف، كما أن أطرافا ودولا عديدة دعت إلى إشراك تونس في مسار برلين، باعتبارها دولة جوار".

وتابع شفرة "من المهم التنويه هنا إلى أن جانبنا كبيرا من التحذيرات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها تونس، مصرها ليبيا. ولذلك فإن تونس تدفع أكبر قدر من الثمن جراء الوضع المتردي والمتدهور في ليبيا".

وقبل أسبوع حذرت تونس الدول الغربية من أنها معنية في حال تطورت الأوضاع في ليبيا من تدفق محتمل للمهاجرين أو اللاجئين ومن خطر الإرهاب.

وتابع رئيس الحزب "لحل في ليبيا من غير العبور عبر تونس. نحن ندعنا ثمنا مع ليبيا في الأزمة واليوم نحن غائبون عن المؤتمر".

وعلى عكس تونس ستحضر المؤتمر الدولتان العربيتان الجارتان لليبيا، مصر والجزائر. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت دعوة الكونغو لحضور المؤتمر، بسبب تكليف رئيسها نديس ساسو إنجيسو من جانب الاتحاد الأفريقي، قبل ثلاث سنوات برئاسة لجنة رفيعة المستوى تعنى بالأزمة الليبية.

وقال القيادي عن حزب التيار الديمقراطي محمد الحامدي "تحضر في المؤتمر دول ذات صلات ضعيفة بليبيا من حيث العلاقات التاريخية والجغرافية وفي المقابل تغيب تونس". ورجح القيادي في التيار هذا الغياب إلى ضغوط "أطراف" لم يسماها على الدولة الألمانية لتغيب تونس عن المؤتمر. ولم تعلق الرئاسة التونسية على قرار

تونس - أبدت أحزاب تونسية امتعاضها من غياب تونس عن مؤتمر برلين حول ليبيا الأحد المقبل، بالرغم من كونها إحدى الدول المعنية أساسا بما يحدث في هذا البلد الذي يشترك معها في حدود تمتد 500 كيلومتر.

وقال رئيس حزب حركة الشعب والنائب في البرلمان زهير المغزاوي لوكالة الأنباء الألمانية إن غياب تونس عن المؤتمر يعد أمرا غير طبيعي، لكنه القى في نفس الوقت باللأزمة على أداء الدبلوماسية التونسية في ما يرتبط بالملف الليبي.

وقال المغزاوي "يعود هذا إلى النظرة القديمة للحكومات المتعاقبة في تونس إلى الملف الليبي. لم نلعب دورنا كما يجب كما أننا دخلنا في سياسة المحاور، في إشارة إلى زيارة رئيس البرلمان وحركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي إلى تركيا، ولقائه الرئيس رجب طيب أردوغان.

